مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جدل الإيتيقي والسياسي عند هابرماس

بلقاسم كريسعان
باحث تونسي

2023

- **بحث محكم**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 16 أكتوبر 2023

جميع الحقوق محفوظة © 2023

جدل الإيتيقي والسياسي عند هابرماس

ملخص:

مثلت إيتيقا النقاش عند هابرماس أبرز المحاولات الفكرية المعاصرة لتحيين النظر في السؤال الأخلاقي ضمن حدود الأفق المابعد الميتافيزيقي، وشكلت نموذجا لما يمكن أن يكون عليه التفكير الأخلاقي اليوم، غير أن ما يشد الانتباه ويدفع إلى التساؤل هو تخليه في لاحق أعماله عن مشروع إيتيقا النقاش بالنظر لعدم قدرتها، في نظره، على بناء المعيارية اللازمة للنظرية النقدية للمجتمع، بل إنه استبدل مفهوم «إيتيقا النقاش» بمفهوم «نظرية المناقشة».

يدفع هذا التخلي إلى التساؤل عن القيمة الفعلية لإيتيقا النقاش، ومن خلال ذلك صعوبات التفكير الفلسفي الأخلاقي المعاصر: هل يمكن للتواصل أن يمثل مرجعا معياريا فاعلا لتأسيس القيم الأخلاقية في العصر ما بعد الميتافيزيقي؟ أم إن معيارية التواصل غير قادرة على بناء البديل الملائم للإنسان المعاصر؟ وبصفة أعم: هل يؤدي التخلي عن الميتافيزيقا إلى التخلي ضرورة عن سؤال الأخلاق؟ ولماذا غير هابرماس مسار مشروعه من إعادة بناء الأخلاق الكانطية على أساس مرجعية التواصل إلى إعادة بناء الممارسة السياسية على أسس تداولية؟ نسعى إلى البحث في هذا الوضع الإشكالي عبر تحديد إجرائي لدلالة إيتيقا النقاش عند هابرماس وعن شروطها المحددة لها والمنفصلة عنها، لتبين الأسباب التي دفعت هابرماس إلى استبدال مشروع إيتيقا النقاش بمشروع السياسية التداولية.

1. مقدمة

يمثل إعلان نهاية الميتافيزيقا أحد مواطن الاتفاق القليلة في الفكر الفلسفي المعاصر؛ إذ لم يعد ممكنا اليوم إنشاء أنساق على الشاكلة الكلاسيكية، حيث يطلب من الفيلسوف تعليم الناس ما هو الحق والخير والجمال، لكن نهاية الميتافيزيقا لم تؤدّ إلى تصفية الأسئلة التي اشتغلت عليها طيلة مسيرتها الطويلة والمثال الواضح على ذلك هو سؤال الأخلاق. ظل هذا السؤال قائما، رغم مختلف التنويعات الفكرية التي تخلت عن الميتافيزيقا، لكن ما عزز مكانة السؤال في الفكر المعاصر هو أن تفكك الأنظمة التقليدية والميتافيزيقية الذي كان نتيجة مشروع الحداثة، تزامن مع سيطرة العقلانية الأداتية التي أفرغت القيم الأخلاقية من كل دلالة نظرية ومعنى وفعالية في واقع الإنسان المعاصر بالنظر إلى طبيعة المعرفة العلمية التقنية ذاتها، غير أن سيطرة العقلانية الأداتية وتصفيتها للسؤال الأخلاقي أدى في النهاية إلى ظهور ما أسماه هانس يوناس Hans Jonas (1903-1993م) بالفراغ الكبير، عندما أكد: «أن هذه المعرفة حيدت الطبيعة من جهة القيمة، ثم كان دور الإنسان بعد ذلك، فنحن نرتجف اليوم في عقدة العدمية، والتي تتحالف فيها أكثر القوى مع الفراغ الأكبر، وأكثر القدرات مع المعرفة الأقل المتعلقة بالمنفعة».[1] أفضى هذا الوضع في النهاية إلى ما أسماه يوناس بـ «الفراغ الإيتيقي» الذي يحيل إلى فقدان القيم الأخلاقية لصلاحيتها وقوة تأثيرها في الممارسة الإنسانية، وهو الأمر الذي لا يتطابق مع حقيقة هذه الممارسة من حيث هي فعالية واعية من المفترض احتكامها إلى معايير وقواعد أخلاقية. تحول سؤال الأخلاق إلى تحدي أساسي للفكر الفلسفي المعاصر من حيث تحديد الأسلوب الذي يمكن من تفعيل تفكير فلسفي في الأخلاق يأخذ بعين الاعتبار من جهة أولى التحولات الفكرية والاجتماعية والحضارية التي صاحبت ظهور الحداثة وأشكال الفراغ الإيتيقي الذي أدت إليه، ومن جهة ثانية ضرورة إعادة بناء المعيار الأخلاقي على أسس غير ميتافيزيقية.

من علامات هذا الفراغ الإيتيقي، تراجع فكرة تأسيس المعايير الأخلاقية، بل إن هذا المسعى فقد تدريجيا مصداقيته ومشروعيته بين المهتمين بالفكر الفلسفي، لكنه في المقابل حفز الاهتمام بالنقاش كمسلك لتفعيل التفكير الأخلاقي اليوم: «بما أن فكرة التأسيس النهائي للمعايير الأخلاقية والسياسية فقدت مصداقيتها على نحو متزايد، فقد تحول المنظرون إلى «النقاش» لتوفير الأساس الذي يمكن من خلاله الدفاع عن شرعية الممارسات الاجتماعية والسياسية.»[2]

في هذا السياق، برز بشكل خاص المسعى الذي يراهن على إعادة التفكير في القضايا الأخلاقية الكلاسيكية من خلال مرجعية التواصل؛ من بين الأمثلة على ذلك «إيتيقا النقاش» التي اشتغل عليها بشكل خاص يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) (1929م) وكارل أتو آبل (Karl-Otto Apel) (1922-2017م)، باعتبارها

1 Jonas, H., Le principe responsabilité, (Paris, Flammarion.,1995), p. 45

2 Moon, J.D., Practical discourse and communicative ethics, in White, Stephen K. (ed.), The Cambridge Companion to Habermas, (New York, Cambridge University Press.1995), p.143

أبرز محاولة للجمع بين محاولة التفكير فلسفيا في الأخلاق خارج الميتافيزيقا ومقتضى تجاوز «الفراغ الإيتيقي» المصاحب للحداثة، حيث يمكن اعتبار أن «يورغن هابرماس قدم أحد أقوى التصورات عن الأخلاق القائمة على النقاش.»[3]

كان المبدأ الذي قامت عليه إيتيقا النقاش بسيطا، ولكنه ثري في تبعاته ويتمثل في إخضاع المعايير الأخلاقية التي تطمح أن تكون كلية وملزمة لكل ذي عقل إلى إثبات صلاحيتها من خلال التواصل؛ أي في نهاية المطاف من خلال النقاش الحجاجي العلني والمفتوح، الذي لا يحتكم إلا للحجة الأقوى التي يقر بحجيتها كل المشاركين في هذا النقاش. لا يتعلق الأمر بالخيارات الفردية التي يلزم بها الفرد نفسه، ولا يجد حاجة إلى تبريرها، وإنما يتعلق بالمعايير الأخلاقية التي تنظم العيش المشترك، والتي تحتاج إلى تبرير للالتزام بها فرديا وجماعيا.

تحقق هذا المسعى في مشروع «إيتيقا النقاش» الذي اشتغل علية هابرماس وآبل، الذي رغم اختلاف التفاصيل بينهما، إلا أنه جذب الانتباه في الفكر المعاصر بالنظر إلى تماسكه الحجاجي من جهة ونتائجه التي تسمح بإعادة بناء القانون الأخلاقي الكانطي على أسس جديدة من جهة ثانية. مكمن أهمية هذا التصور لصلاحية المعايير الأخلاقية واقع أنه متصل بمشروع فكري أشمل رهانه «إعادة بناء تداولية لكانط»[4] لا تستهدف فقط العقل العملي، وإنما تشمل العقل المحض وملكة الحكم ورهانه إعادة تشكيل الفلسفة ذاتها على ضوء فتوحات المنعطف اللغوي-التداولي.

لكن عكس ما كان متوقعا، تخلى هابرماس في لاحق مساره الفلسفي عن هذا المشروع مقرا بأن إيتيقا النقاش التي شرع في إنجاز حجتها الفلسفية غير قادرة على تحقيق رهان مشروعه الفلسفي، بل وتمثل خيارا نظريا يؤدي في نهاية المطاف إلى طريق مسدود.[5] هذا المعطى اللافت للانتباه عند هابرماس من السهل ملاحظته، فهو لم يتطرق إلى المسائل التي تطرحها هذه الإيتيقا منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولم يواصل النقاش مع صديقه آبل، بل ركز اهتمامه في باقي مسيرته الفلسفية على المسائل التي يطرحها التأويل التداولي للممارسة السياسية. هذا التخلي يثبته كريستيان بوشندوم (Christian Bouchindhomme) بوضوح بإقراره أن هابرماس «تخلى تدريجيا عن اعتبار إيتيقا النقاش الأساس المعياري لنظريته النقدية للمجتمع.»[6]، بل إنه في لاحق أعماله تخلى عن استعمال مفهوم «إيتيقا المناقش» وفضل استعمال مفهوم أشمل هو «نظرية النقاش» للإحالة على تجاوزه لمشروع إيتيقا النقاش».

3 Ibid.p.144

4 Habermas, J., Vérité et justification, trad. de R. Rochlitz, (Paris, Gallimard,2001) p.270

5 Bouchindhomme C., Le Vocabulaire de Habermas, (Paris, Ellipses, 2002) p.44

6 Ibid. p.46

هذا التخلي، الذي مثل انعطافة كبيرة في مسار هابرماس الفكري، يسترعي الانتباه لكونه يمثل نموذجا لأسلوب تعامل الفكر ما بعد الميتافيزيقي مع المسألة الأخلاقية في مرحلة فقد فيها الفكر الفلسفي صلاحيته النظرية بالنظر إلى سلطان المعرفية العلمية، وهو نموذج إشكالي من جهتين: عندما سعى إلى إعادة بناء صلاحية المعايير الأخلاقية بالاستناد على نظرية النقاش، وعند تخليه عن المشروع في سبيل إعادة بناء الممارسة السياسية على أساس نظرية للنقاش. هذه التحولات تدفع إلى التساؤل عن القيمة الفلسفية الفعلية لإيتيقا النقاش اليوم؟ هل يمكن أن تمثل مرجعا معياريا فاعلا لتأسيس القيم الأخلاقية في العصر ما بعد الميتافيزيقي؟ أم إن معيارية التواصل التي تستند عليها غير قادرة على بناء البديل الملائم للإنسان المعاصر؟ وبصفة أعم: هل يؤدي التخلي عن الميتافيزيقا إلى التخلي ضرورة عن سؤال الأخلاق؟

مآل مشروع إيتيقا النقاش عند هابرماس يدفع إلى التساؤل عن مآل علاقة السؤال الأخلاقي بالسؤال السياسي في عصر ما بعد الميتافيزيقا: ما يمكن أن تكون طبيعة علاقة الأخلاقي بالسياسي في الفكر ما بعد الميتافيزيقي؟

محاولة تبين تفاصيل هذا التحول وقيمته الفلسفية وأثره على التمثل المابعد ميتافيزيقي لسؤال الأخلاق، يتطلب في مرحلة أولى الوقوف على مضمون إيتيقا النقاش من حيث دلالتها وآلية اشتغالها ومفهوم النقاش الذي تقوم عليه ومنزلته المعيارية. في مرحلة موالية يستوجب البحث تبين شروط إمكان النقاش الحجاجي الذي يمثل محور ارتكاز هذه الإيتيقا وعلى وجه الخصوص المفترضات التداولية المسبقة للنقاش التي تؤطر المحاججة الإيتيقية والتي، من حيث مضمونها كما هو الأمر بالنسبة إلى طبيعتها ومنزلتها، تطرح الصعوبة الأساسية للقيمة الفلسفية لإيتيقا النقاش عند هابرماس، والتي أدت في نهاية المطاف إلى انفصال تمشي هابرماس عن تمشي كارل أتو آبل ومختلف الإشكاليات المتصلة بالخصومة بينهما.

يمكن هذا التمشي في مرحلة ثالثة من الوقوف على ما يمكن تسميته بمفارقة إيتيقا النقاش، والتي تجعل من إمكانية تحققها الفعلي رهين تحقق شروط مستقلة عنها ومحددة لها دون أن تكون قادرة على التماهي معها أو التصرف فيها، والمتمثلة خاصة في المفترضات التداولية المسبقة للنقاش وللتواصل عامة. لا يمكن للنقاش أن يكون مجالا لامتحان صلاحية المعايير الأخلاقية إلا إذا توفرت شروط هي المفترضات التداولية المستقلة عن هذا النقاش. وجه المفارقة أن النقاش الذي هو في أساس إثبات صلاحية المعايير الأخلاقية والمفترض فيه أسبقيته، لا يمكنه أن يكون إلا ثانيا ولاحقا على توفر المفترضات التداولية للتواصل. الصعوبات النظرية والمنهجية المتصلة بمشروع هابرماس لإعادة بناء إيتيقا النقاش، والتي تكشف عنه هذه المفارقة، تدفع إلى التحقق عما إذا كان يمكنها أن تفسر جزئيا تخلي هابرماس عن مشروع رد مشروعية وكونية المعايير الأخلاقية إلى صلاحية الإجراءات التداولية التي تولدت عنها، وانتقاله إلى إعادة بناء مشروع السياسية التداولية بما هو الإطار العام الذي يمكن داخله بحث إيتيقا النقاش. اشتغال هابرماس على مشروع السياسية التداولية بدلا عن إيتيقا النقاش، يكشف صعوبات وحدود إعادة البناء التداولية للقانون الأخلاقي الكانطي ومن وراء ذلك

المقاربة التداولية للأسئلة الكلاسيكية للفلسفة. غير أن نموذج التمشي الهابرماسي بشأن سؤال الأخلاق يحيل إلى الصعوبات التي تواجه المسعي المابعد ميتافيزيقي لمعالجة الأسئلة الكلاسيكية في الفلسفة.

2. إيتيقا النقاش: إعادة بناء تواصلية للعقل العملي

لم يكن الغرض الأساسي لمشروع هابرماس الأساسي، والذي صاغه في «نظرية الفعل التواصلي» بناء نظرية في الأخلاق، ولكن بناء مرجعية معيارية لنظرية نقدية للمجتمع.[7] الحجة الفلسفية التي تدعم النظرية تقوم على إثبات أن العقل الأداتي ليس الوجه الوحيد للعقل الحديث، وإنما هو بعد من أبعاده لا ينبغي أن ينفي أو أن يقوم مقام العقل التواصلي. رهان النظرية كان إثبات حجية العقل التواصلي ومن وراء ذلك حجية الفعل التواصلي بما هو المرجع المعياري القادر على تفعيل مشروع الحداثة دون الحاجة إلى الميتافيزيقا. من خلال معيارية التواصل يثبت هابرماس أن أفراد المجتمع يمكنهم تنسيق مشاريعهم عبر التفاهم البيذاتي على أساس مشروعية ومعقولية ما يتوصلون إليه من إجماع في نقاش حجاجي لا مرجع فيه إلا للحجة الأقوى الملزمة لجميع المشاركين في هذا النقاش.[8] معيارية التواصل مكنت هابرماس من صياغة تفسير لمشروع الحداثة فسر من خلاله واقعة استمرار النظام الاجتماعية في المجتمع الحديث، رغم الاندثار التدريجي للمنظومات التقليدية. على هذا الأساس، فإن بناء وضمان النظام الاجتماعي في المجتمع الحديث كان ممكنا عبر الفعل التواصلي. تبلور هذا الفعل أثناء مسار الحداثة، جانبا إلى جنب مع تطور العقل الأداتي، من خلال إحلال التفاهم المبرر عقلانيا محل القيم التقليدية. ورغم أن هذا المعطى يمثل الإنجاز الأبرز للحداثة، إلا أن مسار مشروع الحداثة أدى في مرحلة لاحقة إلى سيطرة العقل الأداتي على العقلانية التواصلية.

يحيل الفعل التواصلي إلى التفاهم التلقائي والضمني بين الفاعلين الاجتماعيين الذي ميز الرابط الاجتماعي في المجتمع الحديث بفعل تفكك المنظومات التقليدية، لكن هذا التفاهم قابل للتعطل، ويمكن أن يتطور إلى صراع. لمعالجة الاختلاف الذي يعطل التواصل، ينخرط الفاعلون في نقاش حجاجي، حيث يقدم كل فاعل ما يثبت صلاحية ما يدعيه للنقاش العام لإثبات صلاحية وبالتالي معقولية ما يدافع عنه، وينتظر من محاوره في النقاش تأييد هذه الصلاحية أو رفضها، ويعتمد هذا القبول أو الرفض بدوره على ادعاءات صلاحية. على هذا الأساس، يتحقق النقاش من خلال الاحتكام إلى منظومة حجاجيه صارمة، والتي من المفترض أن تنتهي إلى تفاهم في صيغة إجماع مبرر وعقلاني: «لأن كل دلالة مقترحة من طرف شخص ما تشكل قضية معنى، وكل قضية معنى يمكن مناقشتها في إطار مقولة الصلاحية...».[9] لكن هذا النقاش لا يكتسب قيمته في الفعل التواصلي، إلا إذا تحقق ضمن إطار مجموعة من المفترضات التداولية المسبقة التي تنظم سير النقاش وشروط

7 Habermas, J., Vérité et justification, op.cit., p. 253

8 Habermas, J., Théorie de l'agir communicationnel, tomes I, trad. de J.-M. Ferry et J.-L. Schlegel, (Paris, Fayard,1987) p.253

9 أفاية، محمد نور الدين، **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة (نموذج هابرماس)**، (بيروت، أفريقيا الشرق، 1998)، ص. 203

التفاهم البيني وعقلانية مضمونه ونتائجه. عند إعادة بناء مضمون معيارية التواصل عند هابرماس، يتبين أن التواصل يحيل إلى النقاش الذي يحيل بدوره إلى الحجاج الذي يحيل إلى المفترضات التداولية المسبقة.

هدف نظرية الفعل التواصلي هو تفسير النظام الاجتماعي في المجتمع الحديث، والفرضية الرئيسة التي تقوم عليها هي أن تحقق النظام الاجتماعي في مجتمع الحداثة كان ممكنا من خلال الفعل التواصلي الذي مكن من تنسيق الأفعال بين الفاعلين الاجتماعيين، رغم تفكك المرجعيات التقليدية التي كانت تؤطر الفعل الاجتماعي للفرد. يعتمد هابرماس بشكل خاص على المدونة القانونية الحديثة، ليثبت أن النظام الاجتماعي الحديث يعتمد على تواصل الفاعلين وتفاهمهم بحسب مبررات عقلانية مكنت وتمكن إلى اليوم من بناء وحفظ النظام الاجتماعي. في هذا السياق يبين أن الفعل التواصلي حل محل المنظومات التقليدية، سواء كانت دينية أو ميتافيزيقية في بناء وحفظ النظام الاجتماعي. في مرحلة لاحقة عن نشر نظرية الفعل التواصلي، وسع هابرماس معيارية هذا الفعل من خلال نقل آلية النقاش من مجال الفعل الاجتماعي إلى مجال الاختلاف بشأن معايير الممارسة الأخلاقية بيناء نظرية «إيتيقا النقاش». الأساس الذي بنيت عليه هذه النظرية هو أن المعايير الأخلاقية المناط بها تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد ينبغي أن تتأسس على التفاهم البيذاتي من خلال نفس آلية النقاش الحجاجي، وبالتالي يمكن أن يقع التفاهم حول هذه القيم في شكل إجماع يكتسب معقوليته من سلامة المسار الحجاجي الذي أدى إليه.

تتشكل إيتيقا النقاش من الفرضية التي تثبت أن مناقشة عقلانية ووفق مفترضات تداولية مسبقة يمكنها تأسيس صلاحية المعايير والقواعد الأخلاقية عقلانيا ودون الحاجة إلى الميتافيزيقا. وعلى خلاف التصور الكانطي المتمركز حول الذات المشرعة يثبت هابرماس أنه «من المستحيل تأسيسها بطريقة أحادية؛ أي، عن طريق حجة تم تطويرها في الفكر.»[10] لذلك يمكن القول إن إيتيقا النقاش تقوم بتغيير مرجع التفكير في السؤال الأخلاقي وتنقله من الذات الفردية المغلقة على ذاتها، والتي تشرع لذاتها إلى الذات في علاقتها بالآخر، وهي بذلك تنقله من الذاتية إلى البيذاتية. المرجع العياري لإيتيقا النقاش يثبت أن تحقيق توافق بيذاتي حول صلاحية المعايير الأخلاقية يتم على أسس عقلانية؛ أي من خلال مناقشة جماعية تعددية تكون فيها موافقة الجميع شرطًا مسبقًا لإمكانية الصلاحية الكلية للمبدأ الأخلاقي: «بدلاً من فرض قاعدة عامة أريدها أن تكون قانونًا كونيا على كل شخص آخر، يجب أن أقدم قاعدتي العامة إلى أي شخص آخر من أجل مناقشة مطالبتها بالكونية من خلال المناقشة. وهكذا يحدث التحول: لم يعد مركز الثقل يكمن فيما قد يرغب الجميع في تأكيده، دون تناقض، على أنه قانون كوني، ولكن فيما يمكن للجميع الاعتراف به بالإجماع كمعيار كلي.»[11]

10 Habermas, J., Morale et communication, trad. de C. Bouchindhomme, (Paris, Cerf,1986), p.89

11 Habermas, Ibid., p.88

تغير المرجع المعياري يؤدي إلى أعادة صياغة مفهوم ورهان المبحث الأخلاقي، وهو ما يظهر جليا من خلال التمييز بين الإيتيقا والأخلاق. ظل التمييز بينهما غير واضح عند هابرماس، كما أثبت فانسون ديسكومب، [12] (V. Descombes) خاصة في خضم حواره النقدي مع آبل أي في المراحل الأولى من صياغة مشروع إعادة بناء الإيتيقا على أسس تواصلية، لكن بعد التخلي عن مشروع إيتيقا النقاش، ميز هابرماس بدقة بينهما[13] كما وضح ذلك كريستيان بوشندوم (C Bouchindhomme). على أساس أن الأخلاق «تهتم بالصياغة والفحص النقدي للمعايير أي قواعد الفعل التي يمكن قبولها بشكل كلي بالنظر إلى تبادل الأدوار والمواقع - وهي بما هي كذلك تستجيب قبل كل شيء لشروط الحياة العادلة.» (vie juste)[14] في المقابل، فإن الإيتيقا تتجه بالأساس إلى الذات، لكون مجال اهتمامها هو القواعد التي تحدد شروط الحياة الطيبة (vie bonne).[15] يفيد هذا التمييز أن مجال الأخلاق لم يعد الخير، كما هو شأن التصور الكلاسيكي، وإنما العدالة. في الفكر المابعد ميتافيزيقي لم يعد يطلب من الفلسفة تحديد ما هو الخير، وإنما إعادة بناء شروط إمكانية التفاهم على ما يمكن أن يكون عادلا. مثل هذا الانتقال الإنجاز الأبرز لإيتيقا النقاش لكونه يحرر سؤال الأخلاق من البحث الميتافيزيقي، والذي يحتكم إلى معايير مجردة هي في غالب الأحيان خارج دائرة التحديد، ولا يمكن أن تكون موضوعا للنقاش. تحرر إيتيقا النقاش المبحث الأخلاقي من التأمل المجرد وتعين بدقة محور اهتمامه والمتمثل في المقاربة العقلانية لصلاحية المعايير الأخلاقية المتصلة بما هو عادل ضمن نقاش حجاجي مفتوح لكل المعنيين بالمسألة موضوع النقاش ولا يحتكم إلا للحجة العقلانية. هذه الخاصية الرئيسة في إيتيقا النقاش تتقاطع مع الأخلاق الكانطية من حيث طبيعتها الديونطولوجية (Déontologique) لكون مركز اهتمامها هو المبادئ اللازمة لصلاحية المعايير الأخلاقية، وليس مضمون هذه المعايير ذاتها أو الغايات النهائية التي تسعى إلى تجسيمها. في هذا المعنى تتعارض إيتيقا النقاش، كما هو شأن نظرية الأخلاق عند كانط مع المسعي الغائي في الأخلاق (téléologique).

3. مبدأ النقاش

واقع أن إيتيقا النقاش هي أساسا أخلاق حوارية، وتقوم ضد النزعة المونولوجية الكانطية، وتسعى إلى بناء وجهة نظر أخلاقية مستقلة، [16] لا يتعارض عند هابرماس مع إقرار أنها أولاً وقبل كل ذلك إيتيقا صورية وإجرائية. يكشف هذا المعطي طبيعة العلاقة المركبة بين مشروع إيتيقا النقاش والأخلاق الكانطية، لكون رفض الأساس المونولوجي للمعيار الأخلاقي لا يتعارض مع إقرار ضرورة أن يقتصر البحث المعياري في الأخلاق على البعد الصوري للمعيار الأخلاقي تماما كما هو الشأن عند كانط. يتجلى هذا الطابع الصوري لإيتيقا النقاش في

12 Descombes, V., Le contrat social de Jürgen Habermas, Revue Le débat, Gallimard, n°104, mars-avril 1999, p. 43

13 Habermas, J., L'éthique de la discussion et la question de la vérité, (Paris, Grasset,2003), p. 76

14 Bouchindhomme, C., op. cit. p.46

15 Bouchindhomme, C., op. cit. p.45

16 الأشهب، محمد عبد السلام، **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، (عمان، ورد الأردنية للنشر والتوزيع)، 2013 ص.61

كونها تقتصر على تحديد الإجراء اللازم لتقييم صلاحية المعايير الأخلاقية دون الحكم على مضمونها الفعلي. على هذا الأساس، يعرّف إيتيقا النقاش على أنها: «إجراء يتمثل في الاستجابة للمتطلبات المعيارية للصلاحية من خلال المناقشة. لذلك سوف نتصور إيتيقا المناقشة صورية. إنها لا تقدم إرشادات تتعلق بالمضمون، ولكنها أسلوب لإجراء مناقشة عملية.»[17] يحدد هذا التعريف معطى جوهريا يميز المقاربة الأخلاقية الخاصة بإيتيقا النقاش، وتحديدا دلالة مفهوم المناقشة المرتبط بها حيث إنها تفيد الممارسة الحجاجيه التي لا يُقصد بها بناء معايير أخلاقية شرعية، ولكن اختبار صحة المعايير الأخلاقية التي يتم تقديمها على سبيل الفرض لامتحان سلامة البناء الحجاجي الذي تقوم عليه بصرف النظر عن مضمونها. لهذا السبب، ترتبط إيتيقا النقاش بالإطار العام للبراديغم التواصلي عند هابرماس المتمثل فيما يسميه «التداولية الكلية» التي رهانها تحديد صلاحية الخطاب. محور هذه التداولية هو عملية التفاهم المتبادل ذاته كعنصر رئيس يسمح بتمييز الفعل التواصلي: «من واجب التداولية الكلية تحديد وإعادة بناء شروط الإمكان الكلية للتفاهم المتبادل».[18] إن تنسيق الأفعال بين الفاعلين الاجتماعيين يتم عبر الاتفاق العقلاني، وليس بالقوة أو الإكراه أو التأثير؛ لأن ما هو له قوة الإلزام هو الاتفاق العقلاني أو التفاهم البيذاتي. يشمل هذا المعطي مختلف أبعاد الممارسة الاجتماعية بما في ذلك الممارسة الأخلاقية. ما هو على المحك ليس اتخاذ قرار بشأن أخلاقية معيار معين، ولكن توفير إجراء يمكن من الوصول إلى وجهة نظر أخلاقية، يمكن من خلالها إنجاز تقييم محايد عند تضارب الأفعال ذات الصلة بالأخلاق. لذلك تعتمد هذه الإيتيقا بشكل كامل على التداولية الكلية.

بما هي نظرية استدلالية للأخلاق، فإن الشرط الأساسي لإيتيقا النقاش، يتحقق من خلال الاحتكام إلى مبدأ المناقشة[19]، الذي يرى هابرماس أنه «المبدأ الخاص بإيتيقا المناقشة، والذي بموجبه: يحصل أي معيار صالح على إجماع جميع المعنيين إذا كان بإمكانهم ببساطة المشاركة في مناقشة عملية.»[20] وفقًا لهذا المبدأ، فإن صلاحية المعايير الأخلاقية تستند على هذا الاتفاق، المنبثق من جميع المشاركين في المناقشات الأخلاقية._هذا المبدأ لا يحدد مضمونا جوهريا أو توجيهات معيارية محددة، لكون المهمة الأساسية للمناقشة الأخلاقية هو فحص صلاحية معايير أخلاقية موجودة فعلا ومقترحة على النقاش الإيتيقي لامتحان صلاحيتها. بالنتيجة لا تطرح المناقشة مهمة صياغة قيم أخلاقية جديدة أو إلغاء أخرى، ولكن مناقشة صلاحية معايير مطروحة للنقاش، حيث يقدم المحاور ما يفترض أنه معيار أخلاقي صالح، ويقدم الحجج التي تدافع عن هذه الصلاحية، وعلى باقي المحاورين. أما إقرار هذه الصلاحية أو رفضها من خلال تقديم حجج تدعم هذا الرفض. هذا النقاش الحجاجي ليس مجرد تبادل للآراء، ولكنه ممارسة رهانها التوصل إلى توافق أو إجماع ينتهي إليه المشاركون

17 Habermas, Droit et démocratie, trad. de R. Rochlitz et C Bouchindhomme, (Paris, Gallimard, 1997) p.125

18 Habermas, Théorie de l'agir communicationnel, op. cit., p.329

19 Habermas, Morale et communication, op. cit., p. 78, 87, 89

20 Ibid., p.135-137

من خلال محاولة تبني منظور جميع المشاركين للبحث عن مصالح مشتركة وقابلة للتعميم. المناقشة تسمح بحل عقلاني وتوافقي من خلال اشتراط الإجماع، مما يعني اتفاقًا مبررا عقلانيا.

تمكن هابرماس عبر مبدأ النقاش من تسجيم ما سعي إليه من «محاولة إعادة صياغة الأخلاق الكانطية، فيما يتعلق بمسألة أساس المعايير؛ وذلك بوسائل مصدرها نظرية التواصل».[21] يحيل هذا المبدأ إلى العلاقة المركبة بين تصور أخلاقي يستند على مقدمات فلسفية متصلة بفلسفة الذات وميتافيزيقي في عمقه، وهو تصور كانط، وآخر يستند على معيارية التواصل ويقطع مع مقدمات فلسفة الذات، وهو مضمون إيتيقا النقاش. سعى هابرماس إلى إعادة بناء تواصلية للأمر القطعي الكانطي من خلال ربط مسألة صحة المعايير الأخلاقية بصلاحية الإجماع الناتج عن النقاش الحجاجي. لذلك، فإن تصوره لطبيعة المعايير الأخلاقية، «جعل فلسفته تتميز جذرياً عن فلسفة كانط.»[22] يبين أرنو مونستر(Arno Münster) أن هابرماس «يسعى جاهداً لإعادة صياغة الأمر القطعي للفلسفة الأخلاقية الكانطية، من منظور جديد تمامًا، باستخدام المفاهيم الأساسية لنظرية التواصل، حيث اللغة والحجاج العقلاني وحرية المشاركين في وضعية الكلام المثالية، تلعب دورًا رئيساً في التحديد الديمقراطي للمعايير.»[23] من خلال إعادة بناء الأخلاق على «مبدأ النقاش»، يفصل هابرماس الأمر القطعي الكانطي عن سياق الفلسفة المتعالية، ولا يتم «استثناء» الواجب الأخلاقي من مقتضى التبرير الحجاجي في نقاش عام لا مرجع فيه إلا للحجة الأقوى.[24]

بالإضافة إلى مبدأ النقاش، يتحقق الرهان التأسيسي لإيتيقا النقاش من خلال مبدأ الكلية الذي يهدف إلى تحديد ملامح المعيار الأخلاقي الذي يمكن اعتباره صالحا، حيث: «كل معيار لكي يكون صالحا يجب أن يستوفي الشرط الذي بموجبه يقبل كل الأشخاص المعنيين لكل النتائج والآثار الجانبية الناجمة عن قبول الجميع بالعمل به عن طيب خاطر؛ وذلك مراعاة لكليته وإن كان على حساب المصالح الخاصة لكل واحد منهم».[25] الخاصية الأساسية لهذا المبدأ الأساسي أنه يربط صحة القاعدة المعيارية بقبول الأشخاص المعنيين لكل النتائج والآثار الفرعية المترتبة عليها لكون الجميع يعمل بهذه القاعدة بهدف تحقيق منفعة لكل واحد منهم. من جهة ثانية، فإن تحقيق الإجماع ممكن بشرط عمل الجميع بهذه القاعدة. مقارنة مع الأمر المطلق الكانطي، يمكن رصد تغيير جوهري في صلاحية المعيار الأخلاقي: أولا، يتجاوز الأمر المطلق الكانطي الممارسة حجاجية، في حين يخضع مبدأ الكلية المعيار الأخلاقي لمسار حجاجي من خلال نقاش عقلاني مفتوح لكل الأفراد لا مرجع

21 Habermas, J., L'éthique de la discussion et la question de la vérité, op. cit, p. 15

22 **الأشهب، محمد عبد السلام**، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس، (عمان، ورد الأردنية للنشر والتوزيع)، 2013، ص63

23 Münster,A., Le principe «discussion». - Habermas ou le tournant langagier et communicationnel de la théorie critique, (Paris, Ed. Kimé. 1998) p. 64

24 Tinland, O., À quelles conditions une philosophie « quasi-transcendantale » est-elle possible ? Habermas, Kant et le problème de la détranscendantalisation. Revue Philosophiques, 43(2), 2016, p.207–231. https://doi.org/10.7202/1038204ar

25 ترجمة محمد عبد السلام الأشهب في: الأشهب، محمد عبد السلام، **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، (عمان، ورد الأردنية للنشر والتوزيع)، 2013، ص 79

فيه إلا صلاحية الحجة. ثانيا، من خلال الأمر المطلق دفع كانط الذات إلى التشريع لذاتها ولكل ذات عاقلة، وهو ما يجعل من الآخر مجرد متلقي لهذا الأمر وليس فاعلا ومؤسسا كما هو شأن مبدأ الكلية الذي يحيل إلى ممارسة تشريعية جماعية فاعلة. ثالثا، يقوم الأمر المطلق على مسلمة الذات العاقلة التي تشرع لنفسها، ولكل ذات عاقلة في حين يقوم مبدأ الكلية على التفاهم والإجماع وإلزام الجميع بما يقع الإجماع عليه. يعمل مبدأ المناقشة ومبدأ الكلية بمثابته أفكار ناظمة للممارسة الحجاجية المناط بها تقييم صلاحية المعايير والقواعد الأخلاقية. وضمن التسارع الداخلي لإيتيقا النقاش يمثلان جزءا من القواعد المؤسسة لهذه الإيتيقا، ويحيلان إلى طبيعتها الاستدلالية والصورية.

بالنسبة إلى هابرماس، كما هو الحال بالنسبة إلى كارل أوتو آبل، يتعلق الأمر بصياغة إجابة مناسبة للسؤال الذي يقع في صميم البناء العملي لكانط؛ أي معرفة كيف يمكن أن تُأسس المفاهيم والمعايير الأخلاقية بشكل عقلاني، والإجابة التي تقدمها فلسفة التواصل واحدة، رغم اختلاف التفاصيل وهي جعل النقاش الحجاجي في أساس صلاحية المعايير الأخلاقية بصرف النظر عن مضمونه الفعلي. المعايير الأخلاقية ليست سابقة على الإجماع، وليست رغبات فردية مغلقة على ذاتها وليست غير قابلة للتأسيس العقلاني. إنها نتيجة النقاش الحجاجي الذي لا مرجع له إلا ما يتفق ويجمع عليه المشاركون إراديا في هذا النقاش. مبدأ النقاش المناط به تأسيس القيم الأخلاقية ومعايير السلوك هو في الواقع ليس سوى حالة من معيارية الفعل التواصلي الذي يبرر عقلانيته من التفاهم المتبادل بين المشاركين في النقاش.

لكن ليس كل تواصل يمكنه أن يكون في أساس صلاحية المعايير الأخلاقية، فقد سبق لهابرماس أن ميز بين التواصل السليم والتواصل المشوه الذي جاءت نظرية الفعل التواصلي لتمييزه ورفضه. التواصل السليم ومن خلال ذلك النقاش (لكون النقاش ليس سوي مواصلة للتواصل عندما يتعطل هذا الأخير بفعل تضارب الأفعال والمعايير) يجب أن يستجيب لما يسميه هابرماس بالمفترضات التداولية للتواصل والنقاش، ليكون في أساس صلاحية المعايير الأخلاقية. هذا الشرط يجعل القوة التأسيسية للنقاش مرتبطة بشرط سابق عليها ومحدد لها، وهو بالإضافة إلى ذلك شرط متصل بالتواصل في معناه العام، ويفيد أن إمكانية إيتيقا النقاش ذاتها فضلا عن قوتها التأسيسية مرتبطة بتحقق المفترضات التداولية للتواصل.

4. المفترضات التداولية للنقاش.

إن الممارسة البسيطة للنقاش في حد ذاتها تفترض مسبقًا، وأيًا كان مضمون أطروحات المتحاورين (وأيًا كانت مفاهيمهم عن الحياة الجيدة)، سلامة عدد معين من المعايير. سبب ذلك أن المناقشة مشروطة بتحقق افتراضات معيارية[26]، لا يمكن للحجاج، المفترض فيه الانتهاء إلى التفاهم البيني، الاستغناء عنها. «المفترضات المثالية للتواصل أو النقاش (the idealized presuppositions of communication.) وما يمكن تعريبه

26 Habermas, J., L'éthique de la discussion et la question de la vérité, op. cit., p. 103

بـ «الأمثلة» (بفتح الثاء)[27] تحيل عند هابرماس إلى «الوضع المثالي للكلام». يتعلق الأمر بأحد أكثر المفاهيم إشكالية في البراديغم التواصلي والأكثر مناقشة بسبب دلالته ومنزلته «غير الواضحة» ضمن إيتيقا النقاش والبناء الهابرماسي عامة. بصرف النظر عن الجدل الذي نتج عنه، من الممكن تحديده كمحدد معياري للتواصل؛ بمعنى أنه أحد معايير تحديد عقلانية الإجماع الذي ينتج عن التواصل. بهذا المعنى، فإن الإجماع الذي يعتد به هو ذلك الذي تحقق ضمن إطار المفترضات التداولية للنقاش. في المرحلة الأولى من صياغة مشروع إيتيقا النقاش، اعتمد هابرماس مفهوم «المثالية» أو تحديدا التي يمكن اعتبارها مثالية (لتمييز المفهوم عن الدلالة التي يحيل إليها في الفلسفة المثالية)، لكنه اعتمد مفهوم التداولية في المرحلة المتأخرة خاصة بعد التخلي عن مشروع إيتيقا النقاش.

استلهم هابرماس فكرة المفترضات التداولية من شارل سندر بيرس Charles Sanders Peirce (1839 -1914م) وتحديدا عن «مجتمع العلماء» الذي يصف حالة الكلام المثالية في «النظريات المتعلقة بالحقيقة»: «إنني أسمي حالة الكلام المثالية التي لا يتم فيها إعاقة التواصل، لا من خلال إجراءات خارجية طارئة، ولا بسبب قيود متأصلة في بنية التواصل ذاتها. يستبعد وضع الكلام المثالي التشوهات المنهجية للتواصل».[28] إن إجراء النقاش في «إيتيقا النقاش» لا يتم عشوائيا، وليس كل نقاش يمكن الاعتداد به واعتباره أساسا لصلاحية المعايير الأخلاقية؛ إذ يجب أن تتوفر شروط يقدمها هابرماس على أنها مفترضات مسبقة للحجاج والتواصل. النقاش الذي يمكن أن يعتد به في التأسيس العقلاني لصلاحية المعايير الأخلاقية يفترض فيه أن يضمن لكل مشارك نفس الحق لاستخدام أفعال الكلام وتقديم الحجج. إضافة إلى ذلك، يجب يلتزم كل مشارك في المناقشة بتقديم وصف لما يقوله؛ لأن ما يقال يجب أن يكون واضحًا. ليس النقاش مطلوبا لذاته وليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يكون للبحث عن اتفاق مع المحاور على أساس الحجاج؛ أي على أساس ادعاءات الصحة.[29] النقاش المؤسس لعقلانية المعايير ليس مجرد تبادل ودي للآراء ولا تشاور عرضي وليس ترفا فكريا، ولكنه ممارسة واعية وإرادية يسعى إليها الفاعلين الاجتماعيين عندما يتعطل التفاهم التلقائي في التواصل، وعند تضارب مشاريع أفعالهم، وهم يلجؤون إليها بقصد التوصل إلى تفاهم أو إجماع. في «إيتيقا النقاش»، يسرد أربعة على الأقل: «لا يمكن لأي شخص الانخراط بجدية في حجة إذا لم يفترض وضع الكلام المثالي الذي يضمن من حيث المبدأ العلنية والمساواة في المشاركة وصدق المشاركين والمواقف غير المقيدة، إلخ.»[30]

---

27 مقترح تعريب المفهوم الهابرماسي ب مفهوم أمثلة (بفتح الثاء) مصدره استحضار المفهوم الكلاسيكي «المثل» للإحالة إلى المحددات المثالية (التي يمكن افتراض وجودها دون أن تكون موجودة بالفعل) التي تؤطر النقاش بشأن صلاحية المعايير الأخلاقية. يحيل المفهوم الهابرماسي إلى شروط يفترض تحققها لسلامة المسار الحجاجي وهي بماهي مفترضة أو يتوجب افتراض وجودها لكونها يمكن ألا تكون متحققة فعلا في الواقع التاريخي، هو الذي دفع هابرماس إلى اعتبارها «مثالية» ولكن ليس بالمعني الكلاسيكي وإنما بمعني أنها مفترضة الوجود أو يمكن أن توجد لذلك يفضل ترجمتها بـ «أمثلة» وليس مثالية.

28 Habermas, Théorie de l’agir communicationnel, op. cit., p.322

29 مصدق، حسن، **النظرية النقدية التواصلية**، (المغرب، المركز الثقافي العربي، 2005)، ص145

30 Habermas, J., De l’éthique de la discussion, trad. de M. Hunyadi, (Paris, Cerf, 1992) p.122

يجب أن تكون المشاركة في المناقشة موجهة نحو التفاهم والبحث التعاوني عن الإجماع، كما يجب أن تكون المناقشات خالية من جميع القيود، باستثناء أفضل حجة. إضافة إلى ما سبق، ينبغي أن يتم استبعاد جميع الحجج القائمة على السلطة أو الترهيب أو التهديد. لا يكون الإجماع حقيقيا إلا وفقا لقوة أفضل حجة. لتحقيق هذه الغاية، يجب أن يضمن وضع الكلام المثالي، أولاً وقبل كل شيء إشراك الجميع في المناقشات (العلنية)، ويجب أن تكون العملية الحجاجية واسعة قدر الإمكان لكل من يمكنه المساهمة بطريقة هادفة، ولا يمكن استبعاد من يريد المشاركة، كما يجب أن يضمن وضع الكلام المثالي حقًا متساويًا في المشاركة في المناقشات، حيث يكون للمشاركين المحتملين فرصة متساوية لمواصلة المناقشات والتحدث عن المسألة قيد المناقشة وتقديم الحجج، وهو ما يستوجب استبعاد جميع الامتيازات. أخيرًا، يجب أن يضمن وضع الكلام المثالي أيضًا صدق وشفافية جميع المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يضمن عدم وجود أي قيود، سواء كانت خارجية أو داخلية للمناقشات.

ما يطرح مشكلا في وضع الكلام المثالي ليس تعريفه، بل منزلته وعما إذا كان مجرد فرضية مثالية لا علاقة لها بالواقع، أم إنه تصور مجرد يستند على معطيات واقعية فعلية. التفسير الذي قدمه هابرماس دقيق: فهو يشير إلى «افتراض حتمي»[31] لأي مناقشة حجاجية تهدف إلى التفاهم البيني وليس معطى تجريبيا؛ لأنه غير موجود فعليا ولا يمكن أن توجد في المستقبل. هذا الوضع المثالي لا يتوافق مع أي شكل من أشكال الحياة الاجتماعية والثقافية. في ظروف الحياة الواقعية، تخضع المناقشة لضرورات الحياة الواقعية، حيث يكون التحقيق الكامل لهذه الظروف المثالية أمرًا مستحيلًا. من ناحية أخرى، فهو ليس «بناء تجريدي خالص وبسيط»[32] بقدر ما هو ضروري لتقدم أي مناقشة. مكمن صعوبة هذا الوضع هو كونه في الوقت نفسه ضروري دون أن يكون فعلا ومن غير الممكن تحققه، ولكنه مع ذلك شرط إمكان الإجماع الفعلي. تجمع هذه المفترضات التداولية للنقاش بين بعدين متعارضين هما بحسب عبارة كوسي Cusset[33] البعد التاريخي، لكونه مرجع النقاش الذي يتحقق واقعيا بكل إحداثياته المختلفة والمتقلبة، والبعد المتعالي لكونه شرطا يقتضي النقاش افتراض وجودها ضرورة.

يتعلق الأمر بالمشكل الأكثر إحراجا في مشروع إيتيقا النقاش: إذا سلمنا معقولية ومشروعية القواعد والمعايير الأخلاقية للنقاش الحجاجي الذي من المفترض فيه أن ينتهي إلى إجماع، فيصبح كل ما يقع الإجماع عليه بين طائفة من المتحاورين معقولا ومشروعا، مهما كان موضوعه. هذا الوضع يجعل من كل قاعدة مهما كان مضمونها مشروعة ومعقولة بشرط إجماع المتحاورين عليها، لكنها لا يمكن أن تتحول إلى قاعدة كلية. لهذا السبب، يقترح هابرماس المفترضات التداولية لفرض شرط إضافي، فلا يكفي وجود النقاش لتأسيس القواعد والمعايير الأخلاقية، بل يجب أن يستجيب هذا النقاش لمفترضات تداولية مسبقة تضمن كلية هذه القواعد

31 Habermas, Théorie de l’agir communicationnel, op. cit., p.326

32 Ibid.

33 Cusset Yves, 2001 Habermas ; L’Espoir de la discussion, Paris, Editions Michalon, p. 85

والمعايير المجمع عليها. بالنتيجة يجب أن تكون هذه المفترضات أقرب ما تكون لواقع النقاش كما يحدث فعليا في الحياة اليومية، ولكنها يجب أن تكون في الوقت نفسه مثالية أو تداولية لتضمن كلية هذه القواعد والمعايير، لكن هذه المفترضات التداولية التي تمسك بها هابرماس إطارا معياريا ومنهجيا، والتي هي مستحيلة التحقق، حيث «... من المستحيل تمامًا أن نحقق دائمًا (أو حتى في كثير من الأحيان) هذه المفترضات التداولية، والتي على أي حال ننطلق منها في الممارسة اليومية التواصل.»[34] تجعل النقاش الذي يؤسس المعايير الأخلاقية الكلية، بدوره غير قابل للتحقق.

هذا الإحراج كان في قلب نقاش مطول بين القراء والمعلقين، وهابرماس يعترف بالصعوبات الكبيرة التي يطرحها دون أن يقترح حلا لها. هذه المفترضات ليست شروطا مثالية، ولكنها شروط نابعة من تعقيدات الوضعيات الفعلية للنقاش. لذلك يمكن القول عنها إنها وضعية يقع إعادة بنائها عقليا كإطار مثالي ممكن دون أن يكون مثالا يبنيه الفكر بشكل مجرد. في سبيل إزاحة الغموض أو سوء الفهم الناتج عن الطابع الإشكالي لمنزلة هذه المفترضات، سعى هابرماس إلى ربطها بمفهوم التداولية وتخلى في عديد من المواقع عن مفهوم المثالية واستبدله بمفهوم التداولية واعتبرها «مفترضات تداولية».

تجنب هابرماس في لاحق أعماله لمفهوم الأمثلة واستبداله بمفهوم التداولية، يحيل إلى الصعوبة التي تطرحها هذه المفترضات، والتي يمكن أن تفكك مشروع إيتيقا النقاش. الوضعية التي تؤدي إليها هذه المفترضات، سواء تم اعتبارها مثالية أو تداولية تمثل محور المفارقة التي تحيل إليها إيتيقا النقاش: من جهة ينزل هابرماس معقولية ومشروعية المعايير والقواعد الأخلاقية في مستوى الإنسان الفعلي الذي يعيش هنا والآن في عالم الحياة، والذي عبر النقاش الحجاجي يمكنه فعلا بناء هذه المعقولية والمشروعية، لكن من جهة ثانية لا يمكن لهذا النقاش المنغرس في وضعه التاريخي المحدد أن يكون أساسا مشروعا لبناء الطابع الكلي الذي يجب أن تتميز به المعايير المجمع عليها. لذلك ربط المعقولية والمشروعية بهذه الكلية، وجعل المفترضات التداولية شرط هذه الكلية. في واقع الأمر، نفس الحل الذي يقترحه لبناء كلية القواعد والمعايير الأخلاقية هو نفسه الذي يجعل منها غير ممكنة التحقق فعليا، لكون المفترضات التداولية غير ممكنه التحقق كليا.

5. مفارقة إيتيقا النقاش

المشكل الذي تطرحه إيتيقا النقاش مرتبط بـ «المفترضات التداولية» للنقاش أو للتواصل بصفة أعم. ينشأ المشكل عند ربط سلامة صلاحية النقاش الذي موضوعه صلاحية المعايير الأخلاقية بمدى استجابته للشروط الخاصة بالحجاج. هذه الشروط هي مضمون هذه المفترضات التداولية. بصرف النظر عن مشكل منزلتها

34 Habermas, J., Le discours philosophique de la modernité, trad. de C. Bouchindhomme et R. Rochlitz, (Paris, Gallimard, 1988) p.385

الفلسفية، فإن هذه المفترضات تشكل شرط إمكان إيتيقا النقاش، ولا يمكن لهذه الإيتيقا أن تحقق رهانها التأسيسي لعقلانية المعايير الأخلاقية دون تحقيق شروطها.

لكن المفترضات، رغم أنها شرط النقاش إلا أنها لا تخضع لما تخضع له إيتيقا النقاش، بل تخضع لشروط من طبيعة سياسية سابقة عليها ومحددة لها، لكونها تخضع للتنظيم السياسي للمجتمع الذي يضمن استقلالية الفرد وتمتعه بما يسميه هابرماس بالحريات التواصلية المنبثقة عن الحريات المدنية. بهذا المعنى، ينبغي لممارسة إيتيقا النقاش وبالتالي امتحان صلاحية المعايير الأخلاقية، أن يكون الفرد المشارك في النقاش متمتعا بحقوقه المدنية كاملة، والتي منها حرية الإرادة والتعبير والضمير. وفي مرحلة موالية ينبغي أن يتمتع بحرياته التواصلية، والتي منها حريته في المشاركة في النقاشات العمومية، وتقديم ادعاءات صلاحية تصوراته ومناقشة الآخرين على قدم المساواة، وحريته في الاقتناع بالحجج المقدمة في المسارات التداولية. في هذا المعنى تفترض النقاش مجتمعا حرا وديمقراطيا كما تفترض مجتمعا استكمل بناء جميع مؤسسات دولة القانون، كما تفترض مسبقا فردا حرا ويمتلك كفاءة حجاجيه متقدمة، وهو بالتالي قد استكمل بنجاح اندماجه الاجتماعي دون عوائق. بهذا المعنى، فإن تحقيق إيتيقا النقاش كما أشار إلى ذلك فاندنبرغ (Frédéric Vandenberghe) تحيل إلى «طبيعة المجتمع الذي يريده هابرماس، وهو مجتمع مؤسس على التفاعل، التضامن والديمقراطية. هذا المجتمع الذي يلعب فيه الفعل التواصلي دوراً أساسيا في تحقيق تماسكه».[35]

يبين هذا الربط الإشكالي حدّي المفارقة التي تقع ضمنها إيتيقا النقاش، والتي يمكن التعبير عنها من خلال إثبات أنها نظرية في الأخلاق ذات شروط سياسية منفصلة عنها وسابقة عليها ومحددة لها. وجه المفارقة المرتبطة بإيتيقا النقاش هو ارتباطها بشرط سياسي غير قادرة على مناقشته، وهي إن أنجزت ذلك تتحول إلى نظرية سياسية، ولكنها إن ظلت عند حدود صلاحية المعايير الأخلاقية تفقد قدرتها على الفعل في الواقع، لكونها تفتقد إلى قوة الإلزام الضرورية بفعل ارتباط هذا الإلزام بشروط سياسية متصلة بتحقق الحريات المدنية والتواصلية.

ما أشار إليه فاندنبرغ ليس سوى المشكل المباشر الذي تطرحه المفترضات المسبقة، لكونها في عمقها لا يمكن أن تضمن لوحدها صلاحية المعايير الأخلاقية، وهو المعطى الذي بينته سيلا بنحبيب[36] (Seyla Benhabib) من حيث ضرورة تحديد إطار معياري لهذه المفترضات التي لا يمكن إن تكون تداولية صورية خالصة. في سياق قراءتها النقدية لمشروع إيتيقا النقاش، تثبت بنحبيب أن النقاش الحجاجي الذي تستند عليه صلاحية المعايير الأخلاقية يتحقق في الواقع التاريخي بمختلف إحداثياته الاجتماعية والثقافية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في تقدير صلاحية هذه المعايير. بالنتيجة، فإن هذه المفترضات لا يمكن فصلها عن هذا السياق التاريخي والنظر

35 Vandenberghe, Frédéric, Une histoire critique de la sociologie allemande, T2, Paris, La Découverte, 1998,p.174

36 Benhabib S., “Communicative Ethics and Contemporary in Practical Philosophy”, in Benhabib S., Dallmayr F. ed., The Convnunicative Ethics Controversy, MIT Press. 1990, p.339

إليها على أنها صورية خالصة، ومنفصلة عن العالم الفعلي للحياة. لذلك تبين سيلا بنحبيب ضرورة بناء معايير منفصلة عن هذه المفترضات وسابقة على النقاش الحجاجي تمثل مرجعية معيارية تؤطر البحث الأخلاقي. مبرر هذه الإطار المعياري هو أشكال التأثير الذي يمكن أن يمارسه الواقع التاريخي على هذه المفترضات، دون وجود هذه المعايير المتصلة بمكتسبات الحداثة ذات العلاقة بحرية الإنسان وحقوقه، فإن تفاهما بين المشاركين في النقاش على قاعدة أخلاقية متعارضة مع حقوق الإنسان وبتوفر المفترضات التداولية، يمكن لهذه القاعدة أن تكتسب المعقولية والشرعية اللازمة لصحة صلاحية المعايير والقواعد الأخلاقية، رغم كونها في تعارض مع حقوق الإنسان. ولتجنب هذا الإحراج تقترح بنحبيب إطارا معياريا فوق هذه المفترضات المسبقة للنقاش، والذي لا يمكنه أن يضمن لوحده سلامة صلاحية المعايير الأخلاقية. لكن هذا المقترح يضيف صعوبة جديدة، لكونه يفترض اتفاقا غير ممكن على مكتسبات الحداثة لكونه سابقا على تفاهم المتحاورين.

سواء تعلق الأمر بمضمون النقد الذي صاغه فاندنبرغ، أو بمضمون القراءة النقدية التي أنجزتها سيلا بنجبيب على سبيل الذكر لا الحصر، فإن المفارقة التي تطرحها إيتيقا النقاش تظل واحدة: أسبقية المسألة السياسية على السؤال الأخلاقي. إن المقدمات التي تنبني عليها فلسفة التواصل التي تؤطر إيتيقا النقاش تجعل من السؤال السياسي سابقا على السؤال الإيتيقي وشرط تحققه. هذه الأسبقية تجسمت عند هابرماس في المفترضات المسبقة للنقاش. إنها تقتضي اندماجا اجتماعيا سليما وتنشئة اجتماعية خالية من الإكراه ومسارات تواصلية سليمة، غير أن هذه المقتضيات بالنظر إلى شروطها المثالية تجعل من إيتيقا النقاش، كما بين ذلك وصف فاندنبرغ، نظرية «طوباوية».[37]

من الواضح أن هذه المفارقة التي تؤدي إليها ضرورة إيتيقا النقاش كانت من الأسباب التي دفعت هابرماس إلى التخلي عن مشروع إيتيقا النقاش، والنظر في إمكانية إعادة بناء الممارسة السياسية على أسس تواصلية. إن السؤال الإيتيقي الذي يسترشد التواصل للتحرر من التأسيس الميتافيزيقي للمعايير الأخلاقي يحول السؤال الأخلاقي إلى سؤال سياسي، مثلما يبين مثال إيتيقا النقاش عند هابرماس.

6. من الإيتيقي إلى السياسي

الجدل بين هابرماس وكارل أوتو آبل حول إيتيقا النقاش مثير للاهتمام لسياقنا؛ فهو من ناحية، يشير إلى منظور مشترك بينهما، يشير إليه هابرماس بعبارة «التغيير التداولي لكانط»، ويشير من ناحية أخرى إلى اختلاف جوهري بين الفيلسوفين حول الأسئلة المتعلقة بمنزلة التداولية الفلسفية. في خضم هذا الجدل يؤكد هابرماس، أن إيتيقا النقاش لا توفر سوى إجراء حجاجي للحكم على صحة معايير الممارسة، ويقتصر دورها على المهام المعرفية حصرا. لذلك، فإن الافتراضات المسبقة للحجاج ليست ملزمة أخلاقيا، بل هي خارج دائرة الأخلاق. إنها تمثل ضرورة تداولية كلية لا يمكن نقلها مباشرة من الخطاب إلى الفعل، ولا يمكن ترجمتها إلى واجبات أخلاقية

37 Vandenberghe, Frédéric, Une histoire critique de la sociologie allemande, T2, Paris, La Découverte, 1998 p.175

ملزمة. ومعنى هذا أنه بصرف النظر عن الحجاج، فإن الحكم الأخلاقي منفصل عن الفعل الأخلاقي، كما يشرح هابرماس: «لا يقوم المبدأ الأخلاقي سوى بدور قاعدة الحجة المعتمدة لتأسيس الأحكام الأخلاقية، وعلى هذا النحو، فإنه لا يمكن أن يُلزم بالمشاركة في الحجاج الأخلاقي، ولا أن يكون الحافز للتقيد بالقيم الأخلاقية».[38]

يكشف هابرماس حدود إيتيقا النقاش لنظرية نقدية للمجتمع في «القانون والديمقراطية» بشكل خاص. إن إيتيقا النقاش، بالنسبة إلى هابرماس، نظرية استدلالية للأخلاق وليس آلية للتنظيم الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، لا تقدم هذه الأخلاق مقاومة كافية ضد «استيطان» منظومة العقل الأداتي لعالم الحياة. خارج الممارسة الحجاجية؛ أي في الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، لا توفر أخلاقيات المناقشة إلزاما أخلاقيا قويا يمكن أن يوجه الممارسة.

في غياب المؤسسات التي يمكنها التوسط بين المعرفة والعمل، يتطلب الانتقال إلى الفعل، في إيتيقا النقاش، أن يكون للفرد قدرا مناسبًا من هذه المعرفة، وهو أمر ينبع في النهاية من عملية التنشئة الاجتماعية لكل شخص: «معرفة ما إذا كنت أمتلك القوة للتصرف وفقًا للذكاء الأخلاقي... فهذا لا يعتمد بشكل أساسي على القدرة على الحكم أخلاقياً أو مستوى أساس الأحكام الأخلاقية، ولكن على بنية الشخصية وشكل الحياة. إن مشكلة الإرادة الأخلاقية لا تجد حلها في الإدراك الأخلاقي.».[39] إن إيتيقا النقاش متجذرة بعمق في وعي الفرد، بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرد هو الذي يجب أن يتناسب مع المعرفة التي يجب أن ينقلها هو نفسه إلى الممارسة.

يستنتج هابرماس من هذه الحدود المتأصلة في إيتيقا النقاش، الحاجة إلى نظرية تداولية في القانون والديمقراطية قادرة على ربط المعرفة والفعل. لهذا السبب يرى كوسي Cusset أن إيتيقا النقاش «لا يمكن أن تكون كافية في حد ذاتها، فهي تحتل فقط مكانًا وسيطًا بين فعل اجتماعي منظم عن طريق التواصل وقاعدة قانونية تخضع شرعيتها للشروط الكونية لتشكيل استدلالي للإرادة المشتركة وتحكيم استدلالي مماثل».[40]

على الرغم من أن هابرماس لم يشكك في شرعية إيتيقا النقاش، إلا أنه يبرز حدودها كآلية للتنظيم الاجتماعي. نتيجة لهذه الحدود، تبين لهابرماس ضرورة ترجمة الأخلاق إلى مصطلحات المدونة القانونية، والسبب الذي قدمه مرتبط ارتباطًا مباشرًا بطبيعة القانون: القانون يشكل نظامًا للمعرفة ونظامًا للفعل. من ناحية أولى، يشكل القانون نظامًا للمعرفة؛ أي تفسير معياري معين يمكن أن يكون نتيجة مناقشة مثبتة في نص قانوني. من ناحية ثانية، يشكل القانون نظام عمل بقدر ما هو مؤسسة، وبالتالي يشكل مجموعة من اللوائح العملية. على المستوى المؤسسي، يتمتع القانون بقوة الإلزام التي تمنح القواعد القانونية فعالية عملية فورية

38 Habermas, J., De l'éthique de la discussion, op. cit., p.124

39 Ibid., p.169

40 Cusset Yves, Habermas ; l'espoir de la discussion, (Paris, Editions Michalon, 2001), p. 86

كما أكد ستيفان كورتوا (Stéphane Courtois): «لأن الدوافع والتوجهات الأكسيولوجية متشابكة مع بعضها البعض في القانون كنظام عمل، يعود إلى مفردات القانون قدرة الفعل التي تفتقر إليها الأحكام الأخلاقية.»[41]

7. خاتمة

ما يظهره المسار اللاحق لهابرماس بوضوح هو تخليه عن تأسيس النظرية النقدية للمجتمع على معيارية إيتيقا النقاش واشتغاله على مفهوم إجرائي للقانون، رغم أن اسم هابرماس كان مرتبطًا إلى حد كبير بفكرة إيتيقا النقاش، [42] كما يظهر ذلك من خلال رده على مختلف القراءات النقدية التي كانت موضوعا لها. ما كان يطرح مشكلا في مشروع إيتيقا النقاش ليس فقط الصعوبات النظرية المتعلقة بإمكانية تحققها على أرض الواقع، وإنما أيضا وأساسا محدودية معيارية إيتيقا النقاش لنظرية نقدية للمجتمع. خارج هذه المحدودية يعتبر هابرماس أن إيتيقا النقاش ليست مشروعا طوباويا ولا ميتا- أخلاق تحصر اهتمامها في الجانب الإجرائي للبرهنة الأخلاقية. في المقابل، يفضل هابرماس تسمية نظريته بأخلاق «الحد الأدنى» أو أخلاقية بالمعنى الضيق لكونها تتأسس على إجراءات صورية، وتقصر اهتمامها على مسألة العدل. ما هو مطلوب منها هو تحديد الإجراء اللازم للتوصل إلى تفاهم في الوضعيات التي يوجد فيها صراع بين الفاعلين الاجتماعيين، وهو نفس رهان النظرية النقدية للمجتمع. بالمقارنة مع نظرية السياسية التداولية تبدو إيتيقا النقاش نظرية نقدية في حدها الأدنى، لكونها تستوجب حل المشكل السياسي.

في ظل ما يسميه الاستيطان المطبق لعالم الحياة أو سيطرة العقل الأداتي على كل مناحي الحياة، فإن تفعيل اندماج اجتماعي سليم وخال من العنف ويقوم على معيارية التواصل، يستوجب إعادة بناء مفهوم السياسة على معيارية التواصل وليس إيتيقا النقاش. يتعلق الأمر بمفهوم إجرائي للقانون يسند تصورا سياسيا ديمقراطيا قائما على التداول يمكنه استكمال المشروع «غير المكتمل» للحداثة. لذلك، فإن القانون الحديث كان في صميم الاهتمام الهابرماسي لبناء حجية المفهوم التواصلي للقانون.

مصدر المشكل الذي تطرحه إيتيقا النقاش هو ارتباطها التأسيسي بالمفترضات التداولية للنقاش، وهو ما يبين أنها تشترط أطارا مجتمعيا يضمن للفرد حرياته المدنية والتواصلية ويوفر المؤسسات السياسية القادرة على توفير المجال الملائم الذي يضمن مسارات تداولية حجاجية يمكن أن تحقق المفترضات التداولية اللازمة للنقاش المؤسس لصلاحية كونية المعايير الأخلاقية بصرف النظر عن مضمونها.

---

41 Courtois, Stéphane., Principe de discussion et éthique de la responsabilité chez Karl-Otto Apel, Dialogue, vol. 34, N.04, p. 702

42 بين بيارن ملكيفيك أن جوهر مشروع هابرماس الفلسفي لا يشير إلى أخلاقيات المناقشة إلا جزئيًا:

Melkevik, Bjarne, Droit et agir communicationnel, (Paris, Buenos Books International, 2012) pp.8-9

هذا الترابط من جهة والمضمون السياسي للمفترضات التداولية للنقاش من جهة ثانية، ينقل السؤال المتعلق بإيتيقا النقاش من السياق الأخلاقي إلى السياق السياسي. هذا الارتباط كان قد انتبه إليه هابرماس بعد الاعتراضات التي واجهت نظرية إيتيقا النقاش من حيث إنها ممارسة فلسفية تسعى في الوقت نفسه إلى الاستجابة لمطلبين متعارضين؛ هما الانخراط في ممارسة فكرية ما بعد ميتافيزيقية وما يعنيه ذلك من الاحتكام إلى مقتضيات العقل التواصلي، والإبقاء على المطلب الكلاسيكي في ضرورية تأسيس عقلي للمعايير الأخلاقية. هذا الجمع بين كلا المطلبين يبدو صعبا إن لم يقع تخطي الاشتراطات الكلاسيكية لنظرية العقل، غير أن ذلك يفقدها من جهة ثانية مقومات التأسيس العقلاني الصارمة.

لا يتعلق الأمر بترحيل المشكل الأخلاقي إلى المجال السياسي، لكون التأسيس التداولي للسياسية في العصر المابعد ميتافيزيقي يفصل السياسي الذي هو مجال العيش المشترك عن الإيتيقي الذي يدخل ضمن الخيارات الفردية، لكن يتعلق الأمر بتحدي أساسي يواجه الفكر المعاصر بشأن إمكانية تأسيس أو إثبات صلاحية المعايير الأخلاقية، دون ضمانة ميتافيزيقية.

كان هابرماس قد برر تخليه عن إيتيقا النقاش من خلال التفطن إلى عدم قدرتها على بناء مرجعية معيارية للنظرية النقدية للمجتمع من خلال الإشارة إلى ضعف الحافز الأخلاقي في بناء وضمان الرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة أو ما بعد التقليدية، لكن ذلك لم يكن سوى جانبا من المشكل الأعمق الذي تطرحه، وهو المتمثل في الارتباط بين النقاش الإيتيقي والمفترضات التداولية التي تحيل بدورها إلى الطبيعة السياسية للمشكل الأخلاقي. لا يمكن للتفكير الأخلاقي أن يتحرك إلا ضمن إطار تفكير سياسي ينظم العيش المشترك ويضمن الحقوق والحريات. تفيد هذه الإشكالية التي وتجهها هابرماس أن التفكير السياسي سابق على التفكير الأخلاقي، ونحن لا يمكننا أن نواجه النسبية الأخلاقية وسطوة العقل الأداتي إلا ضمن حدود التفكير السياسي. لا يمكننا أن نطلب من الفرد المعاصر أن ينخرط في مناقشات بشأن صلاحية المعايير الأخلاقية، إذا لم يقع قبل ذلك بناء وضمن حقوقه المدنية والتواصلية.

قائمة المراجع:

الأشهب، محمد عبد السلام، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل **لهابرماس**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013

أفاية، محمد نور الدين، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة (نموذج هابرماس)؛ أفريقيا الشرق بيروت، 1998

مصدق، حسن، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2005

هابرماس؛ **يورغن**، أتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة؛ ت: عمر مهيبل منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010

Benhabib S., "Communicative Ethics and Contemporary in Practical Philosophy", in Benhabib S., Dallmayr F. ed., The Convnunicative Ethics Controversy, MIT Press. 1990

Bouchindhomme C., Le vocabulaire de Habermas, Paris, Ellipses, 2002

Bouchindhomme C., Préface à: Morale et communication: Conscience morale et activité communicationnelle, Paris, Les Editions du Cerf, 1986

Courtois, Stéphane, Principe de discussion et éthique de la responsabilité chez Karl-Otto Apel, Dialogue, vol. 34, N.04. 1995

Cusset Yves, Habermas ; L'Espoir de la discussion, Paris, Editions Michalon, 2001.

Habermas, J., Morale et communication, trad. de C. Bouchindhomme, Paris, Cerf, 1986

Habermas, J., Théorie de l'agir communicationnel, tomes I, trad. de J.-M. Ferry et J.-L. Schlegel, Paris, Fayard, 1987

Habermas, J., Le discours philosophique de la modernité, trad. de C. Bouchindhomme et R. Rochlitz, Paris, Gallimard, 1988

Habermas, J., De l'éthique de la discussion, trad. de M. Hunyadi, Paris, Cerf, 1992

Habermas, J., La pensée postmétaphysique: essais philosophiques, trad. de R. Rochlitz, Paris, A. Colin, 1993

Habermas, J., Droit et démocratie, trad. de R. Rochlitz et C Bouchindhomme, Paris, Gallimard, 1997

Habermas, J., L'intégration républicaine, trad. de C. Bouchindhomme, Paris, Fayard, 1998

Habermas, J., Vérité et justification, trad. de R. Rochlitz, Paris, Gallimard,2001

Habermas, J., L'éthique de la discussion et la question de la vérité, Paris, Grasset, coll. Nouveau Collège de Philosophie,2003

Jaffro, L., Habermas et le sujet de la discussion. Cités, 5,2001. https://doi.org/10.3917/cite.005.0071

Münster, Arno, Le principe «discussion». - Habermas ou le tournant langagier et communicationnel de la théorie critique, Paris, Ed. Kimé, 1998

Vandenberghe, Frédéric, Une histoire critique de la sociologie allemande, T2, Paris, La Découverte, 1998

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com